

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- تحليل خاص: نموذج توظيف العمالة منخفضة المهارة بلغ أقصى طاقاته ولن يكون ملائماً في المستقبل

- من الصحافة العالمية: إعادة التدوير... كيف حول الغرب مخلفاته إلى صناعة؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

صندوق النقد الدولي: أسعار الفائدة "السلبية" حدة للاقتصاد العالمي

فراكتفورت - أ ش أ

قالت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إن أسعار الفائدة السلبية التي أقرتها أوروبا واليابان أمرا إيجابيا للاقتصاد العالمي لكنها حذرت في الوقت نفسه من الآثار الجانبية للسياسات غير التقليدية للبنوك المركزية.

وأشادت لاجارد - في كلمة بجامعة فراكتفورت الألمانية - بالسياسات التي ينتهجها حاليا البنك المركزي الأوروبي والبنك الفيدرالي الأمريكي داعية الحكومات للقيام بدورها عن طريق تنفيذ الإصلاحات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

وأضافت أن صندوق النقد الدولي منتبه للنظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي، مشيرة إلى أن تراجع زخم النمو الاقتصادي خلال الأشهر الستة الماضية نتج عن تباطؤ النمو في الصين وانخفاض أسعار السلع الرئيسية والتضييق المالي من قبل بعض الدول.

وقالت إن المزاج العام الاقتصادي أصبح أكثر إيجابية متأثرا بالسياسات التحفيزية الجديدة للبنك المركزي الأوروبي و"التحول الواضح" من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي نحو وتيرة أبطأ لرفع سعر الفائدة.

«ستاندر أند بورز»: تصنيفات الأسواق الناشئة تنخفض لأدنى مستوى منذ ٢٠٠٢

رويترز

دفعت موجة خفض التصنيفات الائتمانية هذا العام تصنيفات دول الأسواق الناشئة إلى أدنى مستوياتها في ما يزيد على ١٤ عاماً، في حين زاد عدد البلدان التي تواجه المزيد من الخفض إلى مستويات قياسية أيضاً.

وأظهرت بيانات من وكالة «ستاندر أند بورز» للتصنيف الائتماني أن خفض تصنيفات منتجي السلع الأولية ودول مثل بولندا في الأشهر الأخيرة، دفع متوسط تصنيفات كبرى الدول التي تصدر أدوات دين بين الأسواق الناشئة إلى ما دون «بي بي +» مسجلاً أدنى مستوى له منذ ٢٠٠٢.

وتواجه بعض الدول المزيد من الخفض أيضاً، إذ أعطيت تسعة من الاقتصادات الناشئة الـ ٢٠ الكبرى نظرة مستقبلية سلبية، والتي تمثل فعلياً تحذيراً بخفض التصنيف، بما يتوافق مع المستويات القياسية التي سجلت في العامين ٢٠١٤ و ٢٠٠٢.

ترجع استثمارات الشركات البريطانية الكبرى بسبب المخاوف من إمكانية الخروج من الاتحاد الأوروبي

وكالة أنباء الشرق الأوسط

سجلت استثمارات الشركات البريطانية الكبرى تراجعاً كبيراً بسبب تزايد المخاوف بين رجال الأعمال بشأن الاضطرابات المحتملة التي قد تنجم عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في استفتاء يونيو القادم، طبقاً لدراسة أجرتها مؤسسة "ديلويت" البريطانية للاستشارات.

وأوضحت الدراسة أن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تعتبر الآن هي الخطر الأكبر لرجال الأعمال. وتثير القلق حول أمور مثل ضعف الطلب في منطقة اليورو، وتباطؤ النمو في المملكة المتحدة، وارتفاع أسعار الفائدة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

صندوق النقد: صدمات الأسواق العالمية بسبب الصين ستزيد

رويترز

قال صندوق النقد الدولي يوم الإثنين إن تداعيات الصدمات الاقتصادية في الصين على الأسواق العالمية ستزيد في الأعوام القادمة مع تنامي النفوذ المالي الصيني والتوسع في استخدام اليوان كعملة تمويل.

وقال الصندوق في تقريره الأخير عن الاستقرار المالي العالمي إن التطورات في الأسواق الناشئة أصبحت تشكل ما بين الثلث و ٤٠% من الاختلاف بين عائدات أسواق الأسهم وتقلبات سعر الصرف في أنحاء العالم.

وقال صندوق النقد إن الأسواق أصبحت أشد تأثراً بالإشارات الاقتصادية القادمة من الصين وإن على صناع السياسات هناك أن يتجنبوا توجيه رسائل متباينة.

وقال الصندوق في جزء من التقرير 'مع تنامي دور الصين في النظام المالي العالمي فإن الوضوح واختيار الوقت المناسب لقراراتها الاقتصادية والشفافية المتعلقة بأهداف سياستها وتنفيذ استراتيجياتها ستكون مهمة بشكل متزايد لتفادي حدوث تقلبات في السوق تكون لها أصداء واسعة".

توقعات بارتفاع إنتاج النفط والغاز في الشرق الأوسط

صحيفة البيان الإماراتية

توقعت مجلة بيزنس مونيتور انترناشيونال أن يرتفع إنتاج النفط والغاز في الشرق الأوسط في الأعوام العشرة المقبلة برغم التراجع في أسعار النفط العالمية. وقالت المجلة إن إنتاج النفط سوف يرتفع بنسبة ٩,٦% من الآن وحتى عام ٢٠٢٥ برغم تأثيرات انخفاض السعر العالمي.

وأضافت أن مخططات زيادة الإنتاج لا تزال جارية ويعززها تراجع تكلفة الإنتاج وتراجع نسبة التكلفة إلى المنتج. وتوقعت المجلة أن ترتفع طاقة تكرير النفط في المنطقة، حيث تتجه الدول الإقليمية إلى تنوع مصادر الاقتصاد ورفع الطلب المحلي على الخام.

وأشارت المجلة إلى أن الإمارات، وهي من بين الدول المنتجة الرئيسية للنفط في المنطقة، تهدف إلى رفع إنتاج الخام إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٨. وتوقعت المجلة أن يرتفع الاستهلاك المحلي من نواتج تكرير النفط من ٧,٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٥ إلى ٩,٤ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٥، بما يقل بمقدار ٠,٦ مليون برميل يوميا عن توقعات سابقة للمجلة. كما أنه من المتوقع ارتفاع الاستهلاك بنسبة ٢٠,٧% في العقد المقبل، وهو أعلى من توقع المجلة نمو إنتاج النفط بنسبة ٩,٦% خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أيضا ارتفاع استهلاك الغاز في المنطقة، حيث يجري استخدام الغاز في محطات توليد الطاقة الكهربائية بدرجة متسارعة عوضا عن الديزل، ومن المتوقع كذلك ارتفاع الطلب على الكهرباء في المنطقة في الفترة المقبلة.

استطلاع : المخاطر لا تمنع الشركات اليابانية من التوسع في الشرق الأوسط

موقع صحيفة المال

أجرت منظمة جيترو للتجارة الخارجية اليابانية آخر مسوحها (بين سبتمبر ونوفمبر ٢٠١٥) حول عمليات الشركات اليابانية في الشرق الأوسط . وغطى الاستبيان مجالات مثل النظرة المستقبلية للأعمال، والمسائل الإدارية، ومزايا وعيوب بيئة الاستثمار. وقال موقع المنظمة على شبكة الإنترنت إن غالبية من تم سؤالهم من الشركات تتوقع تحقيق فوائض ودافعية أكبر لتوسيع الأعمال في الشرق الأوسط، وذلك برغم المخاطر الأمنية وهبوط أسعار البترول.

ويتوقع ما يزيد عن نصف من تم سؤالهم (٥٦,٢%) من الشركات تحقيق فائض في أرباح التشغيل خلال ٢٠١٥، وسجلت الإمارات النسبة الأعلى (٦٤,٣%).

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكَّد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

صندوق النقد الدولي يؤكد استمرار تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة

(كونا)

قال تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي اليوم الأربعاء إن الركود لا يزال يصيب تدفقات رؤوس الأموال إلى أسواق الاقتصادات الصاعدة بسبب تباين النمو بينها وبين الاقتصادات المتقدمة. واستند التقرير إلى بيانات الربع الأخير من عام ٢٠١٥ في تحليل تباطؤ تدفقات رأس المال المتواصل منذ خمس سنوات.

وأكد التقرير أن هذا التباطؤ يعد "مثار قلق سياسي" لأن تدفقات رأس المال تساعد في دعم النمو والاستثمار لافتنا إلى أن التراجعات الطويلة كما حدث في السنوات الخمس الماضية ترتبط بارتفاع معدل أزمات الديون.

واعتبر أن الدول التي تعرض مرونة أكبر في أسعار الصرف عزلت نفسها عن دائرة تدفقات رأس المال العالمية أكثر مما كان في حالات التباطؤ السابقة.

وأضاف التقرير أن تباطؤ التدفقات الرأسمالية شمل جميع المناطق بغض النظر عن حجمها ولم يقتصر على الصين وروسيا وغيرها من الأسواق الصاعدة كالبرازيل والهند وكوريا الجنوبية، وأشار إلى أهمية وضع سياسات لخفض حجم الدين العام وتثبيت أدوات امتصاص الصدمات وتقليل مخاطر التنافر.

كما أشار إلى أن تلك الإجراءات من شأنها المساعدة في تخفيف الانكماش والآثار المحلية لدائرة التدفقات المالية في الأسواق الناشئة بمفردها.

صندوق النقد: الإصلاحات في جانب العرض يمكن أن تعزز النمو المتباطئ

رويترز

عرض صندوق النقد الدولي يوم الأربعاء حلاً لتباطؤ النمو الاقتصادي المتواصل يتضمن اقتراحات لتحرير أسواق المنتجات وتبني سياسات ترمي إلى تعزيز المشاركة في سوق العمل.

غير أن التحليل الوارد في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية السنوي لصندوق النقد أقر بجحج المتشككين في مثل هذه الإصلاحات "في جانب العرض" والقائلة بأن تحرير الأسواق يمكن أن يسبب انخفاضاً في الرواتب وانكماشاً في الأسعار في الأمد القريب ومن ثم ينبغي أن تصاحبه إجراءات للتحفيز المالي.

وقال صندوق النقد إن البحث الجديد يظهر أن إدخال تعديلات هيكلية على أسواق العمل وبعض قطاعات الأعمال التي تخضع لقواعد تنظيمية مشددة قد يساهم في رفع الناتج المحتمل في المدى المتوسط بينما يساعد أيضاً على تعزيز ثقة المستهلكين في الأمد القريب.

وأوصى الصندوق بتحرير قطاعي السكك الحديدية والخدمات المهنية والقطاعات التي تعتمد على نظام الشبكات مثل النقل الجوي والبري وتوزيع الكهرباء والغاز والاتصالات والخدمات البريدية وخصوصاً في منطقة اليورو واليابان.

محضر اجتماع الفيدرالي: غالبية الأعضاء يفضلون تبني الحذر بشأن رفع الفائدة

موقع إرقام

أظهرت فاعليات اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الذي عقد في ١٥ و ١٦ مارس/آذار الماضي أن مسؤولي البنك المركزي لا يفضلون رفع معدل الفائدة في اجتماع أبريل الجاري.

وأوضح محضر اجتماع الفيدرالي أيضاً أن العديد من الأعضاء دعموا تبني سياسة الحذر فيما يتعلق برفع الفائدة، ملمحين إلى مخاوفهم من التعجل في اتخاذ القرار ولا يرون أنه سيكون مناسباً في اجتماع الشهر الجاري.

ومن المنتظر انعقاد اجتماع الفيدرالي في ٢٦ و ٢٧ أبريل الجاري وسط توقعات بالإبقاء على معدل الفائدة بين ٠,٢٥% و ٠,٥٠% دون تغيير مع تكهنات برفعها مرة واحدة فقط هذا العام.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

في ظل التقلبات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم حالياً، وتنامي مخاوف الركود الاقتصادي، يتعين على مصر اتخاذ إجراءات أكثر قوة لتعزيز النمو، خاصة وأن المخاطر السلبية تتزايد في غياب إجراءات حاسمة. فوفقاً لصندوق النقد الدولي مازال التعافي من الأزمة المالية العالمية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ بطيئاً جداً وهشاً للغاية في حين تتزايد المخاطر التي تهدد استمراره (التعافي). ولكن إذا تمكن صانعو السياسات من مواجهة التحديات والعمل معاً فإن التأثيرات الإيجابية على الثقة العالمية والاقتصاد العالمي ستكون جوهرية.

وعلى الرغم من تزايد وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي وتسجيل عدد من الأسواق النامية مثل المكسيك أداءً جيداً، إلا أن صندوق النقد الدولي حذر من أن النمو في أوروبا واليابان كان مخيباً للآمال للغاية، بينما أضر تباطؤ النمو في الصين بقطاع النفط والدول المصدرة للسلع ومن بينها البرازيل وروسيا. ولهذا يتعين على مصر الآن تسريع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وزيادة الدعم المالي واستمرار السياسة النقدية الميسرة. كما أنه من الضروري تدريب اليد العاملة الشابة بشكل أفضل وتطبيق سياسات للمواءمة بين حاجة سوق العمل وإعداد المهارات المناسبة لها للمساهمة في خفض البطالة بين الشباب مع السعي لمزيد من التماسك المالي في ظل وضع الدين العام الحالي محلياً.

غير أن صندوق النقد قال في تقرير له مؤخراً إنه من المهم أن تصاحب هذه الإصلاحات عالمياً في جانب العرض إجراءات لتحفيز المالي لتعزيز الطلب في الأمد القريب وامتصاص الصدمات السلبية، موضحاً أن الأسواق الناشئة تتأقلم بصورة أفضل مع موجة نزوح رؤوس الأموال التي شهدتها في الفترة الأخيرة بفضل زيادة الاحتياطات وانخفاض الديون بالعملة الأجنبية وتبني أسعار فائدة أكثر مرونة.

وقال التقرير إن تلك العوامل بالإضافة إلى سياسات أكثر حصافة للمالية العامة وتقليل الدين العام وإشراف مالي أقوى ومرونة نظام الصرف الأجنبي، تتفادى صدمات العملة المفاجئة التي اتسمت بها موجات نزوح رؤوس الأموال الكبيرة السابقة التي شهدتها الأسواق الناشئة في أواخر عقد الثمانينات وأواخر عقد التسعينات من القرن الماضي.

ووفقاً للتقرير الأسبوعي لنفط الهلال، مع التغيرات المتسارعة الجارية في آليات الإنفاق وخطط رفع كفاءة الاستثمارات الحكومية والاتجاه نحو بيئة تنافسية مثالية لزيادة إنتاجية كافة القطاعات، على الرغم من وصول خسائر دول المنطقة من جراء تراجع أسعار النفط إلى ١٣٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥، فإن المعالجات الجارية تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، جميعها كفيلة بتخفيض حجم العجزات وستكون كفيلة أيضاً بتحسين قدرة اقتصاديات دول المنطقة على تسديد المديونيات في مواعيدها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص : نموذج توظيف العمالة منخفضة المهارة بلغ أقصى طاقات عطائه ولن يكون ملائماً في المستقبل

وكالة الأنباء الإماراتية / وام /

كشفت دراسة عن العلاقة بين التجارة والتنافسية والمعرفة أعدها مجلس دبي الاقتصادي أنه مع التغيرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد العالمي فإن نموذج توظيف العمالة منخفضة المهارة بلغ أقصى طاقاته ولن يكون ملائماً في المستقبل، خاصة في إطار توجه الدولة للتحويل إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والذي يتطلب بالضرورة الاعتماد على منتجات كثيفة التقنية ورأس المال ما يستدعي قدراً عالياً من المهارات وفنون الإنتاج حتى تستطيع الوصول إلى الأسواق العالمية.

وأكدت الدراسة أن أساس النمو الاقتصادي المستدام يتمثل في تنوع القاعدة الإنتاجية إضافة إلى التوسع الحاصل في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية تدعمه سياسات ترمي إلى ترسيخ الابتكار وزيادة الإنتاجية من شأنها تعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية.

وذكرت الدراسة أن هناك توافقاً بين الاقتصاديين بأن رفع معدلات الرفاه إنما يعتمد - إلى حد كبير - على قدرة مؤسسات الأعمال على التوظيف الأمثل للموارد المتوافرة، مؤكدة أن من شأن الإنتاجية المستدامة أن تتيح بصورة دائمة ارتفاع الأجور وتراكم رأس المال المادي والبشري إضافة إلى الحفاظ على البيئة.

وأوضحت الدراسة أن التنافسية الدولية عامل جوهري للنجاح الاقتصادي. ويتطلب ذلك - في واقع الأمر - الوصول إلى مستويات الإنتاج الكفؤة والحصول على المعرفة المتعلقة بالمنتجات الجديدة ودخول أسواق جديدة إلى جانب تطوير تقنيات جديدة وأكثر إنتاجية، وتوفير الحوافز لرواد الأعمال للاستثمار من أجل تحقيق تراكم في رأس المال المادي والبشري.

وتشير الأدلة إلى أن المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية قد تبدو ميسورة في معظم الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة، ونتيجة لتوظيفها لمواردها إضافة إلى تكاملها المتزايد مع الاقتصاد العالمي فإن الاقتصادات الناشئة قادرة على جني مزايا علاقاتها مع الاقتصادات المتقدمة خاصة في قطاعي التجارة وأسواق المال. بيد أنه بمجرد وصول هذه الدول إلى مرحلة "الدخل المتوسط" فإن تحقيق مستويات إنتاجية عالية سيكون عملية صعبة المراس. وعلى الرغم من ذلك، هناك دول قليلة استطاعت أن تحافظ على درجة تنافسياتها وأن تستمر في النمو على أساس مستدام مثل كوريا الجنوبية.

ونوهت الدراسة إلى أن الدول قد تقع في مصيدة "الدخل المتوسط" نتيجة لانخفاض نمو إنتاجيتها وبالتالي فإنها ستكون غير قادرة حتى على منافسة الدول منخفضة الدخل ومنخفضة الأجر في الصادرات الصناعية فضلاً عن منافسة الاقتصادات المتقدمة ذات الابتكارات عالية المهارات.

وبالتالي فإن مثل هذه الدول حسب الدراسة ستكون غير قادرة على إحداث التحولات اللازمة في الوقت المناسب من "النمو الموجه بالموارد" إلى "النمو الموجه بالانتاجية" باستخدام عمالة منخفضة الكلفة.

و طبقاً للنظريات الاقتصادية، فإن الصادرات التقليدية لن يكون بوسعها التوسع بصورة مستمرة مثلما كانت عليه في المراحل المبكرة من التنمية نظراً لأن فرص الأعمال ستتقلص بصورة مستمرة كما أن الأجور ستتجه للارتفاع ما يعني انخفاض التنافسية.

وتبعاً لذلك رأت الدراسة أن نمو الصادرات يعتمد على تقديم عمليات جديدة واكتشاف أسواق جديدة وليس مجرد التوسع في المبيعات لمنتجات موجودة في الأسواق. ولتحقيق ذلك يعد الابتكار وتمييز المنتجات لتلبية احتياجات الأسواق بحد ذاتهم هدفاً للدول متوسطة الدخل.

واقترحت الدراسة ولغرض عدم الوقوع في مصيدة "الدخل المتوسط" من دون استراتيجية حيوية للنمو العالي ضرورة أن تقوم الدول متوسطة الدخل بتطوير وتحديث مؤسساتها، خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية وأسواق رأس المال ورأس المال المغامر الناجح والمنافسة، إضافة إلى توافر العمالة ذات المهارات العالية. وتسلط الدراسة الضوء على بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال تجنب الوقوع في مصيدة الدول "متوسطة الدخل" ولعل في مقدمة تلك التجارب دول شرق آسيا

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

مثل كوريا الجنوبية والتي استطاعت إدارة ثلاثة تحولات ناجحة في مسيرتها الإنمائية والتحول من "التنوع" إلى "التخصص" في الإنتاج والتحول من "التراكم المادي لعوامل الإنتاج" إلى "النمو الموجه بالإنتاجية" والتحول من "المركزية" إلى "اللامركزية" في إدارة الاقتصاد.

التأثير على مصر:

في ظل هذا التغيير الواضح في النماذج الاقتصادية علي مستوى العالم، أصبح على مصر أن تقوم بتغيير مماثل في خطتها الاقتصادية في مجالات رئيسية مثل تنمية المجتمع وجودة الحياة والتخطيط الحضري ورأس المال البشري وغيرها .

وفقا للدراسة، فإن الحاجة تدعو إلى تحسين الإنتاجية في الاقتصاد برمته، خاصة من حيث تحسين تراكم رأس المال البشري - وتسير مصر بشكل حثيث في هذا الاتجاه - مع تحديد دور السياسات الاقتصادية في هذا المجال. وفي هذا الإطار، ثمة نوعين من المحددات .. محددات الاقتصاد الكلي وأهمها سعر الصرف، والذي من شأنه أن يؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي خاصة من حيث تأثيره على ربحية الأنشطة التصديرية مثلما هو الحال عند تغير سعر الصرف الحقيقي أو تأثيره على تكاليف الإنتاج المحلي ومحددات الاقتصاد الجزئي مثل تكلفة رأس المال.

أما على صعيد الاقتصاد الجزئي، فإن ثمة عوامل محددة للإنتاجية أهمها الاستراتيجية طويلة الأجل لاستدامة تكاليف الطاقة بمستويات أقل من المستوى العالمي .. أما المسألة الأخرى فهي سهولة الوصول إلى العمالة منخفضة المهارات والكلفة معا والتي تساهم بالتبعية في تدني تكاليف العمالة وبالتالي ارتفاع القدرة التنافسية عالميا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: إعادة التدوير... كيف حول الغرب مخلفاته إلى صناعة؟

موقع أرقام

مرت عملية التخلص من المخلفات بمراحل عديدة في نصف الكرة الغربي إلى أن تحولت في الفترة الراهنة إلى صناعة استفادت منها الدول التي انتبهت لأهميتها وشرعت دول أخرى في السير على خطى من سبقها. وقد نشرت مجلة "ذي اتلانتيك" تقريراً مفصلاً عن مراحل تطور معالجة المخلفات في الغرب أوضح أن تعامل الناس مع المخلفات ليس تقليداً متبعاً ولكنه عادة قابلة للتغيير.

الدول الغنية ومخلفاتها

- انتشر في الغرب تقليد جديد ومثير للإعجاب حيث يقوم كل المواطنين حالياً بعملية الفرز والغربلة التي كان يقوم بها جامعو المخلفات في الماضي وبدأ الأغنياء والفقراء على السواء يفصلون الزجاجات القديمة عن المواد الورقية وعن الأطعمة المتعفنة.

- قلبت إعادة التدوير منظومة التسلسل الهرمي القديمة التي تقوم على الفروق الاجتماعية رأساً على عقب وباتت مؤشراً على الوعي البيئي، ولم تعد إعادة التدوير أمراً تقليدياً قديماً أو مظهراً من مظاهر الفقر.

- تختلف النفايات باختلاف الثقافات؛ فالألمان والسويسريون يتصفون بالاقتصاد في الإنفاق ولكنهم في نفس الوقت يلقون مخلفات أكثر من الأمريكيين الذين يعيشون على الكروت الائتمانية.

- ساهم الثراء في زيادة نسب المخلفات في المجتمعات الأوروبية نظراً لكثرة شراء الأغذية المعلبة التي تستأثر بنسبة ٨٧% من السلع المغلفة.

معالجة المخلفات قابلة للتغيير

- سرعة تطبيق المجتمعات لإعادة التدوير بعد اشتهاؤها بكثرة إلقائها للمخلفات تعني إنه لا ينبغي بالضرورة النظر إلى أسلوب التعامل مع المخلفات بأنه تقليد متأصل في ثقافة المجتمع.

- اشتهر الألمان، والذين أصبحوا الآن أبطال العالم في إعادة التدوير، بإلقاء الكثير من العبوات البلاستيكية والسلع المغلفة في السبطين والسبعينيات. لكن الحكومة وحركة الخضر "الشعبية" كانتا سبباً في تغيير التقليد عبر القانون والضرائب ونشر الوعي.

- بحلول ٢٠١٠ كانت ألمانيا والنمسا وبلجيكا تعدن تدوير أكثر من ٦٠% من مخلفاتها مقارنة بنسبة ٢٠% في البرتغال واليونان، بينما ظل معدل معالجة المخلفات في تركيا عند الصفر تقريباً. وفي اليابان تجري عمليات مكثفة لإعادة تدوير المخلفات بالتوازي مع عمليات حرقها.

اختلاف الثقافات

- يمكن تصنيف طرق التعامل مع المخلفات في أوروبا إلى ثلاث مناطق وهي: شمال أوروبا التي تمتد من بلجيكا وألمانيا إلى المنطقة الاسكندنافية وتقل فيها مكبات إلقاء النفايات ويكثر فيها إعادة التدوير. والمنطقة الثانية هي البحر المتوسط حيث لا تزال المكبات أكثر من إعادة التدوير. وشرق أوروبا حيث لا توجد عمليات إعادة تدوير تذكر وينتهي المطاف بالمخلفات في المكبات.

- تختلف محتويات صناديق القمامة من بلد لآخر. ففي السويد ٦٨% من المخلفات ورقية بينما تقل نسب الورق في المخلفات الفرنسية والإسبانية إلى ٢٠%. وتكثر المنسوجات في مخلفات السويسريين والدنماركيين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

- مع بداية القرن الحادي والعشرين باتت البلدان الغنية تخرج مخلفات أكثر وتجري عمليات إعادة تدوير أكبر، كما أصبحت رسوم وضرائب إلقاء المخلفات في مكبات النفايات بشمال أوروبا أعلى ثلاثة أو أربعة أضعاف الرسوم في شرق أوروبا.

- يستهلك الألمان الكثير من البلاستيك (٥,٥ مليون طن في العام) لكنهم يعيدون تدوير ٤٢% منه، وفي هولندا لم يجعل التحول لحرق المخلفات في الثمانيات لدى الناس أي حافز لتقليل مخلفاتهم.

الكتلة الشيوعية

- نقص المواد الخام جعل إعادة التدوير مصدر اهتمام يومي في الكتلة الشرقية بأوروبا خلال الحرب الباردة، وأصبح حينها أي شيء من خردة المعادن إلى مقابض الأبواب مسألة حياة أو موت للصناعات المعدنية. ففي عام ١٩٥٥ كان يُجمع ما يصل إلى ألفي طن من الحديد الخردة أسبوعياً.

- فرضت الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشرقية إجراءات تأديبية على المتسببين في إهدار المواد الخام واستحدثت في الوقت نفسه إجراءات تشجيعية ومنها منح قطع من القماش مقابل الأذية البالغة ومنح أرز مقابل الجلود حتى أصبح نصف كيلو الورق المستخدم في ألمانيا الشرقية في أوائل الخمسينيات يوزن لفة من ورق الحائط، وكيلو من العظام يوزن قطعة من الصابون.

- كان الألمان الشرقيون يعيدون تدوير ٤٠% من مخلفاتهم وهو المستوى الذي لم يصل له البريطانيون حتى ٢٠١٠ ولم يصل له الإسبان والإيطاليون بعد. لكن إنهيار الشيوعية سبب تعطيلًا كبيرًا في إعادة التدوير وخلال عامين من انهيار حائط برلين لم يعد بألمانيا الشرقية سوى مئة نقطة تجميع مخلفات.

- كان جمع المخلفات مرتبطًا باحتياجات الصناعات وليس بالحفاظ على البيئة، إذ كانت ألمانيا الشرقية تجمع ١٠% من موادها الخام من إعادة التدوير.

البلدان النامية

- ليس بالضرورة أن تطبق البلدان النامية نفس أساليب المدن الأوروبية والأمريكية في إعادة التدوير. ففي كولومبيا والبرازيل أقرت السلطات منذ الثمانينات بأهمية جامعي القمامة كشركاء مهمين في إدارة المخلفات.

- في الهند يقوم نحو ثلاثة ملايين جامع قمامة بتدوير نحو سبعة ملايين طن من المخلفات في العام، ما يوفر الملايين للمجالس البلدية للمدن.

التأثير علي مصر:

في ضوء دراسة التجارب العالمية، من الأفضل أن تقام مصانع تدوير القمامة بمناطق تجميعها (مقابل تجميع القمامة بالمحافظات) لضمان عنصر التوافر من ناحية وتقليل عنصر التكلفة من ناحية أخرى.

وسيمثل ذلك عنصراً تحفيزياً آخر لنابشي القمامة من خلال إتاحة قيامهم بنيش القمامة واستخراج ما يريدون من خلال مقر مقلب القمامة وليس بالشوارع كما يحدث حالياً.

ويحتاج تشجيع هذه المنظومة إلى عدد من الخطوات الهامة التي نقتح أن تصاغ في شكل تشريعي متكامل على أن يتضمن القانون محورا لتشجيع تصنيع المعدات المتعلقة بتجميع وتدوير القمامة في مصر. ومن هذا المنطلق نرى ألا يتم تقديم حوافز جمركية على هذه المعدات إلا بالنسبة لتلك التي لا يتوافر تصنيعها محليا في مصر، مع تقديم حافز ضريبي في حالة القيام بتصنيعها محليا أو تجاوز نسبة المكون المحلي فيها ٥٠%، مع ضرورة أن يتضمن القانون تفويضا للمحافظين في التعاقدات بحيث يكون هناك مرونة في إطار المنظومة الشاملة لعملية تجميع وتدوير المخلفات في مصر بدون الإخلال بما سينص عليه العقد النموذجي الذي ستقوم اللجنة بوضع مشروع له.

كما أن هناك حاجة لوضع خطة إستراتيجية كاملة لإدارة مختلف أنواع المخلفات الصلبة في مصر بشكل يحقق العوائد الاقتصادية للدولة، و يوفر فرص عمل للشباب من خلال إنشاء مصانع تدوير لتلك المخلفات لإعادة ضخها في السوق الاقتصادي كمواد خام تقلل من تكلفة التصنيع.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية:

(رويترز) (موقع ارقام)

تراجعت الأسهم الصينية للجلسة الثالثة على التوالي بنهاية تعاملات الجمعة، بفعل خسائر الأسواق العالمية، وترقب بيانات اقتصادية صينية وسجل المؤشر الرئيس للسوق الصيني خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٨%، بعد أن حقق أكبر مكاسب شهرية في عام تقريباً خلال مارس الماضي وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٨% ليصل إلى ٢٩٨٤ نقطة عند الإغلاق، منخفضاً عن مستوى ٣ آلاف نقطة للمرة الأولى منذ ٢٩ مارس الماضي.

وارتفعت الأسهم اليابانية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، لكنها سجلت خسائر أسبوعية، مع تراجع قيمة الين وارتفاع أسهم شركات التصدير في البلاد وصعد مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ٠,٥% إلى ١٥٨٢١ نقطة، منخفضاً بنسبة ٢,١% خلال الأسبوع الحالي، كما ارتفع مؤشر "تويكس" بحوالي ١,٢% ليصل إلى ١٢٨٧ نقطة.

كما ارتفعت مؤشرات الأسهم الأوروبية خلال تداولات الجمعة مدعومةً بصعود أسعار النفط، وهو ما أثر إيجابياً على أسهم شركات الطاقة، ولكنها سجلت خسائر للأسبوع الرابع على التوالي وفي نهاية التداولات، فقف مؤشر "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بنسبة ١,١% أو بمقدار ٣,٧ نقطة إلى ٣٣١,٨ نقطة، ولكن المؤشر سجل خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٤%. وارتفع أيضاً مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (+ ٦٧,٥ نقطة) إلى ٦٢٠٤,٤ نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ ٩١,٦ نقطة) إلى ٩٦٢٢,٢ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كالك" الفرنسي (+ ٥٧,٢ نقطة) إلى ٤٣٠٣,١ نقطة.

ومن ناحية أخرى استقرت الأسهم الأمريكية قبيل نهاية تداولات الجمعة، وتخلت عن غالبية المكاسب التي حققتها في وقت سابق بالجلسة مدعومةً بانتعاش أسعار النفط، مما أدى إلى صعود قطاع الطاقة. وحققت المؤشرات الرئيسية خسائر أسبوعية. وارتفع مؤشر "الداو جونز" الصناعي بمقدار ٣٥ نقطة إلى ١٧٥٧٦,٩ نقطة بعد أن تجاوزت مكاسبه ١٥٠ نقطة، كما ارتفع مؤشر "النازداك" (+ ٢,٣ نقطة) إلى ٤٨٥٠,٦ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ ٥,٦ نقطة) إلى ٢٠٤٧,٦ نقطة.

وعلى صعيد آخر، قفزت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة ٠,٥% أو بمقدار ٦,٣٠ دولار إلى ١٢٤٣,٨٠ دولار للأوقية، وحقق المعدن الأصفر مكاسب أسبوعية بنسبة ١,٧% هي الأعلى منذ ١٧ مارس الماضي.

وفي أسواق النفط، ارتفع "تايمكس" الأمريكي بنسبة ٦,٦% أو بمقدار ٢,٤٦ دولار وأغلق عند ٣٩,٧٢ دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة ٨% هي الأكبر منذ فبراير، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة ٦,٤% أو بمقدار ٢,٥١ دولار وأغلق عند ٤١,٩٤ دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة ٨,٥%.

التأثير على مصر:

قال تقرير مالي نشره موقع العربية نت إن البورصات العربية والخليجية ركزت خلال تداولات الأسبوع الماضي على الأسهم القيادية، وعلى عمليات المضاربة وجني الأرباح، فيما سيطر التذبذب والانخفاض على قيم السيولة المتداولة بين سوق وآخر وبين جلسة وأخرى، والذي أدى وبشكل مباشر إلى فقدان البورصات كثير من فرص الاستثمار وكثير من القوة والجانبيية.

وأوضح تقرير لمجموعة صحاري للخدمات المالية أن المؤشرات الفنية ما زالت تتراوح بين السلبية والحيادية دون تسجيل اختراقات ملموسة نحو الاستقرار والتفاعل الإيجابي مع التطورات المحلية لكل سوق، والتجاوب مع التطورات المالية والاقتصادية على مستوى المنطقة، بشكل إيجابي.

وأشار إلى أنه مع تركيز التداولات على الأسهم القيادية كان واضحاً أن التركيز المضاربي الحاصل قد استهدف رفع وتيرة التداولات وأسعارها، ومن ثم القيام بعمليات جني أرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفترة الحالية تشهد ارتفاعاً في وتيرة التداولات على الأسهم القيادية، التي ستكون عرضة لارتفاع أسعارها من جهة، والضغط عليها وتسجيل تراجع سعرية حادة من جهة أخرى.

وبمعنى آخر، فإن الأسهم القيادية خلال فترة إعلان النتائج وما يسبقها من توقعات، تشكل المحور الرئيسي الذي يتحكم بأداء البورصات، دون أن يكون هناك ضمانات بأن تأتي نتائج الأداء إيجابية لكافة الأسهم، مع التأكيد على أن هناك الكثير من الأسهم المتوسطة والصغيرة تحمل نتائج تشغيلية إيجابية ومتركمة ويمكن تصنيفها ضمن الفرص الاستثمارية الجيدة، لكن قوة الأسهم القيادية وارتفاع نسب استحوادها على قيم وأحجام التداولات وتأثيرها على المؤشر العام، يفقد الأسهم الأخرى قدرتها على التأثير والاستحواذ على مزيد من السيولة المتداولة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.